القرصنة البحرية في خليج غينيا

د. يحيى بوزيدي
أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية جامعة جيلالي ليابس - الجزائر

باتت ظاهرة القرصنة البحرية معضلة تؤرق حكومات دول غرب إفريقيا، والكثير من القوى الإقليمية، والكبرى، التي لها مصالح في هذه المنطقة الغنية بالنفط؛ نظراً لاستفحالها في العقد الأخير، وفشل مختلف الآليات في القضاء عليها.

وعلى الرغم من تحقيق بعض الدول قدراً من النجاحات، حيث استطاعت الحدّ منها في فترات معينة، فإنّ دولاً أخرى عرفت تزايداً في عدد الهجمات في الوقت نفسه، كما أنّ الظاهرة سرعان ما تعود للواجهة بعد أن يكيف القراصنة تكتيكاتهم تماشياً مع استراتيجية محاربتهم والثغرات التي تحتويها، وهذا ما دلت عليه إحصائيات ٢٠١٩م، التي عرفت تطوراً ملحوظاً في عمليات القرصنة يضاهي ذلك الذي حصل قبل عشر سنوات، واستدعى عقد جلسات في مجلس الأمن الدولي حول الموضوع.

استعصاء ظاهرة القرصنة يُبرز حجم التعقيد الذي يحيط بها، وتحديداً تلك العلاقة الجدلية بين

الأســـباب والنتائج، ومن ثَم السجال حول الآليات الأنجـــع لمواجهتها، بين الأمنية والسياســـية من جهة، وضمن الأطر الأحادية الوطنية أو الجماعية الإقليمية من جهةٍ أخرى.

تأسيســـاً على هذا؛ فإنّ هذه الدراسة تبحث في إشـــكالية تأثير ظاهرة القرصنة البحرية في خليج غينيا على دول غـــرب إفريقيا، خاصةً في البُعد الأمني، وذلك عبر عـــدد من المحاور التي ترصد واقع الظاهرة وانعكاســـاتها على المنطقة، وآليات مواجهتها والتحديات التي تحُول دون الحدّ منها.

المحور الأول: واقع القرصنة البحرية في خليج غينيا:

أعمال القرصنة ليســـت جديـــدة في منطقة غـــرب إفريقيا؛ فقـــد كانت تُمـــارس منذ عقود قديمة، نظـــراً لكون التجارة البحرية هي المصدر الرئيســـي لدخل الدول الساحلية في خليج غينيا، غيـــر أنها كانـــت في حدود «الحالـــة» فقط، ولم ترتق إلى مســـتوى الظاهرة إلا في العقد الأخير، ففي السابق كانت تقتصر على استهداف البحارة بالسرقة على الشـــواطئ، عندما تكون السفن في الميناء أو تنقل البضائـــع بالقرب منه، وذلك من طرف بعض اللصوص الذين يبحثون عن السيولة النقديـــة، ونظراً للجدول الزمني الضيق للرســـو والإبحار لم يكن البحارة يبلغون عن تلك الحوادث التـــي قد يأخذ التحقيق فيها وقتـــاً زمنياً طويلاً، وتخوفهم من التعرض لاعتـــداءات أكبر في حالة الإبلاغ عنها[1].

بدأت أعمال القرصنة تتطور لاحقاً، في عددها وأشـــكالها، مع تطور وتزايـــد الحركة البحرية في المنطقة، خاصةً بعد اكتشاف النفط، وبلغت أرقاماً كبيرةً جـــداً في العقد الثاني مـــن القرن الحادي والعشـــرين، فقد زادت حوادث القرصنة والسطو المســـلح في المنطقة كثيراً منـــذ عام ٢٠١٠م، ما جعلها بؤرة لثاني أعقد مشـــكلة قرصنة في القارة الإفريقيـــة، حيث أوردت المنظمة البحرية الدولية منطقة ســـاحل غرب إفريقيا في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠م باعتبارها ضمن البقع الساخنة الست التي تتصدر القائمة العالمية في مجال القرصنة.

وأفادت المنظمـــة أنّ ثمة ٥٨ هجوماً أبلغ عنها في المنطقة خلال الشـــهور العشرة الأولى من عام ٢٠١١م، مقابل ٤٥ هجوماً في عام ٢٠١٠. [2] ووفقاً للبيانـــات التي وفرها المكتـــب البحري الدولي عن الفترة من عام ٢٠١٣م إلى عام ٢٠١٧م، أفيد بحدوث ٢٨٨ محاولة لتنفيذ عمليات قرصنة وعمليات أخرى نفـــذت فعلياً. حدثـــت ٤٦٪ من هـــذه الاعتداءات والمحاولات في إفريقيا مقابل السواحل النيجيرية، تليها نسبة ٨٪ مقابل سواحل الكونغو، وما يقرب من نسبة ٦٪ مقابل سواحل الصومال.

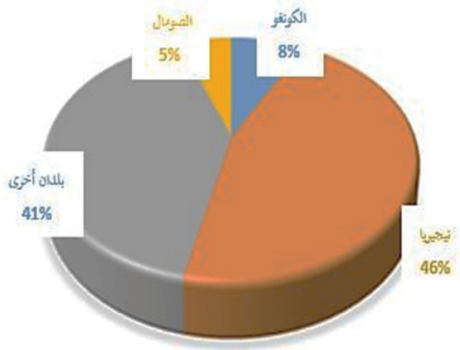

المصدر: تقييم استراتيجي لمشروع ENACT: لمحة عامة عن الجريمة المنظمة والخطيرة في إفريقيا، الإنتربول، ٢٠١٨، ص٤٣.

(١) James Bevan and al, Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment, Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime, 2013, p.46.

(٢) تقييم بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا (الفترة من ٠٧ إلى ٢٤ نوفمبر ٢٠١١)، مجلس الأمن، ٢٠١٢/٠١/١٩، ص٠٣.

تُظهر هذه الأرقام الحجم الكبير للقرصنة في غرب إفريقيا بشكلٍ عام، ففي عام ٢٠١٦م فقط حصلت في الإقليم أكثر من نصف عمليات الخطف للحصول على فدية، إذ اختُطف فيه ٣٤ بحاراً؛ مقارنةً باختطاف ٦٢ بحاراً في بقية العالم[١]. كما شهد خليج غينيا في ٢٠١٨م وقوع ١٥٦ اعتداءً على السفن التجارية، فيما بلغ هذا الرقم ٧٨ اعتداءً في النصف الأول من العام نفسه، وبحسب تقرير صادر عن المكتب البحري الدولي؛ فإنّ ٧٣٪ من حوادث الاختطاف التي شهدتها مختلف البحار حول العالم، و٩٢٪ من حوادث احتجاز الرهائن، في النصف الأول من عام ٢٠١٩م، وقعت ضمن حدود المياه الإقليمية للبلدان المطلة على خليج غينيا؛ فقد تمّ احتجاز ٧٥ بحاراً رهائن حول العالم، ووقعت ٦٢ من حوادث الاحتجاز هذه في بلدان: نيجيريا وغينيا والكاميرون وبنين وتوغو[٢].

وفيما يخص الخلفيات الاجتماعية والسياسية للقراصنة؛ تشير التقارير إلى أنهم لا يقتصرون على دولةٍ واحدة من حيث الانتماء أو الممارسة، فبعضهم ينحدرون بشكلٍ خاص من المنطقة الحدودية بين بنين ونيجيريا، ووُجد قراصنة نيجيريون في بعض حوادث القرصنة في بنين والعكس أيضاً[٣]، لكن أغلب القراصنة ينتمون لجمهورية نيجيريا الاتحادية، وينفذون عملياتهم انطلاقاً من دلتا النيجر بشكلٍ يتوسع ليشمل منطقة غرب إفريقيا كلها[٤].

أما طبيعة التكتيكات، التي يوظفها القراصنة في هجماتهم، فعموماً كانوا يلجؤون إلى أسلوب الاختطاف للحصول على فدية، فتُنفذ الاعتداءات في الغالب ليلاً على المراسي وقبالة السواحل، ويستخدمون الأسلحة النارية والعنف لأخذ أفراد الطاقم رهائن[٥].

وتوصلت بعثة الأمين العام للأمم المتحدة إلى أنّ القراصنة في خليج غينيا أصبحوا أكثر منهجية، جراء استخدامهم لوسائل متطورة في تنفيذ عملياتهم، بالإضافة لاستخدامهم الأسلحة الثقيلة[٦].

وعرفت القرصنة لاحقاً تطوراً أكبر، حيث تفيد التقارير أنّ أعمال القرصنة تقوم بها جماعات إجرامية منظمة ومحترفة ومنسقة جيداً، ويحركها طابع القرصنة البحرية القليل المخاطر والعالي الأرباح، فهي تستولي أو تعتدي على السفن والهياكل البحرية، مثل ناقلات البتروكيماويات ومخازن النفط والبترول ومنصات النقل[٧]، وبذلك باتت الهجمات تستهدف في المقام الأول البضائع المربحة المحملة على متن السفن، عوضاً عن أخذ الرهائن طلباً للفدية

(١) تقييم استراتيجي لمشروع ENACT: لمحة عامة عن الجريمة المنظمة والخطيرة في إفريقيا، الإنتربول، ٢٠١٨، ص٤٣.

(٢) غوكهان قاواق وآدم أبو باشال، خليج غينيا.. منطقة استراتيجية بمرمى القراصنة، وكالة الأناضول الإخبارية، ٢٠١٩/٠٤/٢٤، على الرابط: https://bit.ly/35okA4Z

(٣) James Bevan, Op. cit, p.50.

(٤) عبد الله مولود، خليج غينيا: الوكر الدولي الأكثر اكتظاظاً بعمليات القرصنة البحرية، القدس العربي، ٢٠١٩/٠٨/١٧، على الرابط: https://bit.ly/35Hddpi

(٥) تقييم استراتيجي لمشروع ENACT، مرجع سابق، ص٤٤.

(٦) توطيد السلام في غرب إفريقيا، الجلسة ٧٦٢٣، مجلس الأمن، ٢٠١٢/٠٢/٢٧، ص٠٣.

(٧) تقييم استراتيجي لمشروع ENACT، مرجع سابق، ص٤٤.

مثلما كانت عليه الممارسة قبالة سواحل الصومال[١].

تقع العديد من هجمات القراصنة خارج المياه الإقليمية الوطنية، وتصل إلى المناطق الاقتصادية الخالصة[٢]، وفي بعض الحالات يتبع القراصنة استراتيجية شنّ الهجوم في المياه الإقليمية لإحدى الدول، ثم الفرار إلى المياه الإقليمية لدولة مجاورة، لاستغلال ثغرات التنسيق والتعاون بين حكومات دول الإقليم وقواتها البحرية[٣]. ومن ناحيةٍ ثالثة تظهر علاقة القرصنة بأشكال الجريمة المنظمة الأخرى، ومنها تهريب النفط، في قيام القراصنة باختطاف السفن لعدة أيام والإبحار بها إلى أماكن غير معروفة لسرقة شحنات النفط وغيرها من الأصول العالية القيمة، وذلك بعد تعطيل أجهزة التتبع، ومن ثم تنقل السلع إلى سفن صغيرة وتُباع في السوق السوداء[٤].

هجمات القراصنة في غرب إفريقيا

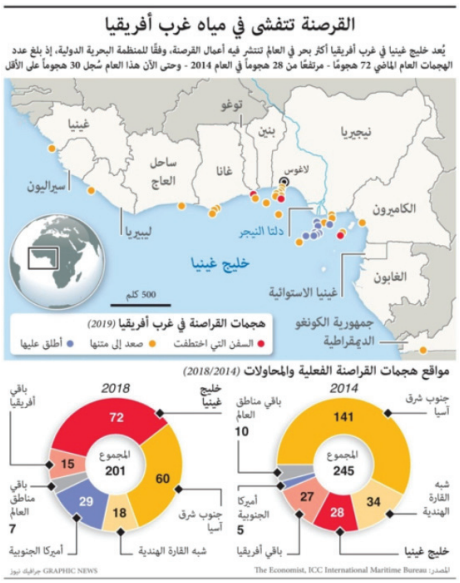

المحور الثاني: أسباب القرصنة في خليج غينيا:

الميل إلى العمل خارج الأطر القانونية، والأعراف الاجتماعية، والإجرام، وتشكيل العصابات، من الظواهر الملازمة للبشر، فهي موجودة في كل المجتمعات، غير أنّ درجة انتشارها وأشكالها تختلف من مجتمع لآخر باختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والأنساق السياسية.

من هذا المنطلق؛ فإنّ ظاهرة القرصنة في خليج غينيا تقف من وراء انتشارها جملة من العوامل والأسباب العامة التي تشجّع على القرصنة، كوجود فرصة للحصول على مكافأة تفوق المخاطر، وغياب الأمن الفعال، والسياسات المتساهلة مع الظاهرة، والجغرافية المواتية حيث تنتشر القرصنة على امتداد السواحل التي توفر ملاذات آمنة، والثغرات القانونية والقضائية[٥].

(١) توطيد السلام في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص٠٣.

(٢) تقييم بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا، مرجع سابق، ص١٥.

(٣) نسرين الصباحي، الأمن البحري في خليج غينيا: تحديات متصاعدة واستجابات متنوعة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠/٠٣/٢١، على الرابط: https://bit.ly/https://www.ecsstudies.com/8456/

(٤) يهاجم القراصنة ناقلات النفط لسرقة النفط الخام، وهو ما يُعرف عادة باسم «التزود بالوقود غير القانوني»، الذي يمكن إما بيعه لمصافي التكرير داخل البلد، وإما تصديره بشكل غير قانوني إلى دول أخرى في غرب إفريقيا. وتشير جميع مصادر المعلومات إلى أن مواطنين من نيجيريا وبلدان مجاورة أخرى، مثل غانا وبنين وتوغو، يشاركون في سحب كميات النفط وتحميلها محلياً، في حين أن أنشطة النقل والتمويل وغسيل الأموال المرتبطة بالعمليات غير القانونية المتعلقة بالنفط، يتولى مسؤوليتها مجرمون من مناطق أخرى ولا سيما أوروبا الشرقية وآسيا. ينظر: تقييم استراتيجي لمشروع ENACT، مرجع سابق، ص٤٤.

(٥) لتفاصيل أكثر ينظر: مارتن ميرفي، الاستجابة الأمنية للقرصنة في جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا والصومال، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،

وبشكلٍ أكثر تفصيلاً: تتمحور الكثير من الأسباب حولَ الإدارة السياسية للعديد من القضايا ذات البعد الاقتصادي، وتحديداً الثروة النفطية، إذ يعود السبب الرئيسي وراء توسع القرصنة في المنطقة، كما سبقت الإشارة، إلى اكتشاف النفط فيها، وما ترتب عليه من تحولات[١].

ويتمثل تأثير هذا العامل (النفط) على القرصنة في ثلاثة اتجاهات:

١- ضاعفت مداخيل النفط من الحركة التجارية في المنطقة، مما ساهم في زيادة ظاهرة القرصنة على غرار ما حصل في نيجيريا خلال سبعينيات القرن الماضي، حيث مرّت بموجة من القرصنة نتيجةً لارتفاع أسعار النفط في تلك الحقبة، والوفرة المالية التي أنفقتها الحكومة النيجيرية على مشاريع تطلّبت من الإسمنت أكثر مما تنتجه البلاد بكثير، ولم يتمكن ميناء لاغوس من التعامل مع العدد الكبير من السفن التي تحمل الإسمنت المستورد، ما أجبرها على الانتظار في البحر شهوراً عديدة غالباً، فتعرّضت هذه الأهداف الثابتة للهجوم فوراً تقريباً.

وبسرعة كبيرة؛ تحوّلت مجموعات الرجال المسلحين بالسواطير، والمؤلفة من ٢٠ إلى ٣٠ شخصاً، والتي تستخدم الزوارق المدفوعة بالمجاديف، إلى مجموعات تضمّ ما بين ٥٠ و٦٠ شخصاً، تنتقل في زوارق أكبر ذات محركات خارجية، وهم على استعداد لاستخدام العنف بلا قيود، ولم تنته هذه الموجة إلا بعد انخفاض أسعار النفط ورحيل تلك السفن[٢].

٢- أضحت ناقلات النفط أحد أهداف القراصنة الذين يستولون على حمولتها ويعيدون تدويرها في السوق السوداء؛ فالقرصنة هي نتاج الفوضى التي تحيط بصناعة النفط الإقليمية، لأنّ الكثير من الهجمات تستهدف السفن المحملة بالمنتجات البترولية، نظراً لوجود سوق سوداء مزدهرة للوقود في غرب إفريقيا، حيث يُهرّب الوقود المدعم في نيجيريا عبر الحدود إلى الأسواق التي تساوي فيها ثلاثة أضعاف سعر التكلفة المباشرة للشعب النيجيري[٣]. وتُسهّل العوامل الطبيعية هذه العملية؛ إذ يتمّ تهريب النفط في نيجيريا عن طريق البحر باستخدام الأنهار الداخلية للوصول إلى خليج غينيا ومنه إلى غانا[٤].

٣- نجم عن اكتشاف النفط بروز فوارق تنموية، تسببت فيها الحكومات التي لم تُحسن إدارة مداخيله، وتهميش سكان المنطقة التي تنتجه، مما دفع سكانها نحو امتهان القرصنة كشكل من العدالة، بعدما شاع اعتقاد لدى العديد من السكان المحليين في المناطق المنتجة للنفط بأنّ صناعة النفط لا تعود عليهم بأي نفع[٥]. وترسخت قناعة لدى الأقليات القبلية في منطقة دلتا النيجر بتواطئ شركات النفط مع الساسة النيجيريين لاستخراج النفط لمصلحتهم على حساب الموائل الطبيعية المحلية وسبل العيش التقليدية[٦]، وقد غذت هذه الأطروحة الحركات الانفصالية، على

سلسلة محاضرات الإمارات، العدد١٨٢، ط١، ٢٠١٤، ص١٧-١٨.

(١) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن منطقة غرب إفريقيا تضم حوالي ثلث الاكتشافات النفطية الجديدة، خاصة بعد اكتشاف النفط قبالة سواحل غانا وليبيريا وسيراليون، وتأكيد هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية أن ساحل غرب إفريقيا يحتوي على حوالي ٣،٢ مليارات برميل من النفط. ينظر: سبستيان جاتيمو، خسائر مركبة: التداعيات السلبية لتهريب النفط في غرب إفريقيا، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد١٦، مارس/أبريل ٢٠١٦، ص٨١.

(٢) مارتن ميرفي، مرجع سابق، ص١٥.

(٣) James Bevan, Op. cit, p.45.

(٤) سبستيان جاتيمو، مرجع سابق، ص٨٢.

(٥) المرجع نفسه، ص٨٢.

(٦) مارتن ميرفي، مرجع سابق، ص١٦.

غرار «الحركة من أجل تحرير دلتا النيجر» التي اعترفت بسرقة النفط وتهريبه؛ معللةً ذلك بأنه شكل من الاحتجاج وإعادة توزيع الثروة[١].

المحور الثالث: انعكاسات القرصنة على دول غرب إفريقيا:

ترتب على القرصنة البحرية في خليج غينيا العديد من الارتدادات في مختلف المجالات، وبخاصة الأمنية والاقتصادية والسياسية، والتي انعكست بدورها على الأوضاع الأمنية، نظراً لتداخلها بعضها مع البعض الآخر، وقيادتها في المحصلة الأخيرة إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

ولعل أهم آثارها فيما سبق هي الآثار الاقتصادية، والتي تظهر بشكل مباشر، فوفق العديد من التقارير: يتضرر من القرصنة البحرية في خليج غينيا نحو ٤٥٥ مليون شخص، وتؤثر في شحن ٥ ملايين برميل من النفط كل يوم، تمثل نسبة ٤٠٪ من واردات النفط الأوروبية، و٢٩٪ من واردات النفط الأمريكية[٢].

وتُقدّر القوات البحرية النيجيرية أنّ حجم النفط الذي يتم تهريبه والاتجار فيه بصورة غير مشروعة يبلغ حوالي مائة ألف برميل يومياً، أي ما يُقدّر بحوالي ٣٦ مليون برميل سنوياً، بينما تشير بعض التقديرات الأخرى إلى أنّ حجم هذه التجارة يبلغ حوالي ٥٥ مليون برميل سنوياً، وتقدر شركة «رويال دتش شل» أنّ حوالي ٢٠٪ من النفط المسروق يتمّ تداوله محلياً، في حين أنّ ٨٠٪ منه يتمّ تهريبه إلى الخارج[٣].

وبسبب أعمال القرصنة؛ شهدت بنين انخفاضاً نسبته ٧٠٪ في عدد السفن التي تدخل ميناء كوتونو، بعد أن اعتبرته شركة تأمين بحري، في أغسطس ٢٠١٢م، ميناء عالي المخاطر[٤]. ولا تؤثر القرصنة على الدول الساحلية فحسب؛ بل تمتد آثارها إلى البلدان الداخلية وغير الساحلية التي تعتمد على البحر في صادراتها وواراداتها، وقد قدّرت بعثة الأمم المتحدة سنة ٢٠١٢م أنّ القرصنة تسبب خسارة سنوية مقدارها بليونَا دولار للاقتصاد في منطقة غرب إفريقيا[٥].

تدهور الأوضاع الاقتصادية المشار إليه يؤدي إلى مشكلات أخرى تفضي بدورها إلى عدم الاستقرار السياسي؛ إذ تشجع القرصنة على الفساد والتطرف عند الشباب، فضلاً عن النزاعات بشأن الحدود البحرية[٦]. فهي تعزز من أدوار الحركات الانفصالية، وتفتح لها موارد مالية تغذي أنشطتها وأتباعها، وتجعلهم أكثر تعصباً لخياراتهم السياسية، حيث تشهد منطقة دلتا النيجر في نيجيريا صراعات متصاعدة على مدار السنوات الأخيرة من قِبل الميليشيات المسلحة، التي تسعى للسيطرة على المنطقة بسبب مواردها النفطية الهائلة[٧].

وعلى الضفة المقابلة؛ يؤثر انخفاض الإيرادات على قدرة الدولة على أداء مهامها في الأجل القصير، ويعوق جهودها الرامية لتوطيد الحكم الديمقراطي- في حالة ما إذا كانت جادة في ذلك، وتقويض برامج التنمية الاجتماعية/ الاقتصادية، وإدخال الإصلاحات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية[٨].

---

(١) James Bevan, Op. cit, p.46.

(٢) تقييم استراتيجي لمشروع ENACT، مرجع سابق، ص٤٤.

(٣) سبستيان جاتيمو، مرجع سابق، ص٨١.

(٤) توطيد السلام في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص١٠.

(٥) تقييم بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا، مرجع سابق، ص١٥.

(٦) توطيد السلام في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص٠٦.

(٧) سبستيان جاتيمو، مرجع سابق.

(٨) تقييم بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا، مرجع سابق، ص٠٦.

وفي السياق الأمني المباشر؛ تسهم القرصنة في تغذية الجريمة المنظمة، سواء داخلياً أو خارجياً، فقد ترافق تزايد عمليات القرصنة والأنشطة غير الشرعية المصاحبة لها، في منطقة خليج غينيا، مع عودة ظهور العصيان وأعمال قطع الطرق وتدهور الأمن الغذائي في منطقة الساحل[١].

وتُعد دول غرب إفريقيا، وبخاصة النيجر وموريتانيا وساحل العاج، ممرات آمنة لتهريب النفط القادم من نيجيريا إلى دول العالم المختلفة، وذلك بالاستفادة من الصحراء المترامية الأطراف التي يصعب السيطرة عليها من قِبل حكومات تلك الدول.

علماً بأنّ جماعات الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا تتعاون مع نظيرتها الدولية، إذ لا تقتصر عملية بيع النفط المسروق على نيجيريا والدول المجاورة لها في غرب إفريقيا، ولكن يتمّ بيع النفط المهرب إلى دول عديدة، من بينها أوكرانيا وصربيا وبلغاريا وسنغافورة والصين وكوريا الشمالية وإسرائيل وجنوب إفريقيا[٢].

حتى على مستوى الأمن البيئي؛ فإنّ القرصنة وغيرها من الأعمال غير الشرعية المصاحبة لها، التي تقع في منطقة هشة للغاية بالنسبة لتغير المناخ، تُفاقم من تردي البيئة، الأمر الذي يُدخل عنصراً يزيد من تفاقم عدم الأمن الغذائي والعنف بين الطوائف[٣].

المحور الرابع: آليات مواجهة القرصنة في خليج غينيا:

باشرت دول غرب إفريقيا جملة من التدابير المتنوعة لمواجهة خطر القرصنة، سواء بشكل أحادي، أو عبر التنسيق الثنائي والإقليمي من خلال منظمة دول غرب إفريقيا ومنظمة دول وسط إفريقيا، ناهيك عن التعاون الدولي مع القوى الكبرى، في سياقٍ مستقل أو بواسطة الأمم المتحدة.

على المستوى الأحادي؛ ضاعفت دول المنطقة من جهودها للحد من القرصنة بتخصيص موارد مالية أكبر موجهة لمحاربة ظاهرة القرصنة، فقامت بتعزيز قدراتها في مجال الأمن البحري بدعم الأجهزة الأمنية المتخصصة في هذا المجال، وتوفير أكبر قدر لها من الحاجيات اللوجستية والتكنولوجيات المتطورة، القادرة على رصد ومتابعة حركة الملاحة وتأمين السفن، وتحديث أسطولها العسكري، والتزود بمنظومات الرادار المتطورة، ومضاعفة دوريات خفر السواحل.

وعلى المستوى الثنائي؛ كانت أبرز مظاهر التعاون بين الدول: تنظيم الدوريات المشتركة في البحر على غرار «عملية الرخاء» بين دولة بنين ونيجيريا في ٢٠١١م، وتبادل المعلومات الأمنية.

أما على مستوى التعاون الإقليمي؛ فكانت بداياته بمذكرة التفاهم المتعلقة بإقامة شبكة متكاملة دون إقليمية لخفر السواحل في غرب ووسط إفريقيا، التي اعتُمدت في يوليو ٢٠٠٨م، ووقّعتها ١٥ دولة ساحلية من المنطقة، وإنشاء المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط إفريقيا سنة ٢٠٠٩م[٤].

وأهم مبادرة؛ جاءت بعد استفحال الظاهرة بعقد مؤتمر قمة خليج غينيا، المعني بالسلامة البحرية والأمن البحري، في ٢٤ و٢٥ يونيو ٢٠١٣م، بمدينة ياوندي بالكاميرون، وجمع رؤساء الدول والحكومات المعنية، **وأسفر عن جملة من القرارات**

(١) توطيد السلام في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص٠٥.

(٢) سبستيان جاتيمو، مرجع سابق، ص٨٢.

(٣) توطيد السلام في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص٠٥.

(٤) تقييم بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا، مرجع سابق، ص١٦.

لمواجهة القرصنة البحرية في الخليج، أبرزها[1]:

١- اعتماد مدونة قواعد السلوك، المتعلقة بمنع القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط إفريقيا، والتي تحدد استراتيجية الأمن البحري الإقليمي، وتمهد الطريق لإبرام صك ملزم قانوناً.

٢- اعتماد إعلان سياسي صادر عن رؤساء دول وحكومات خليج غينيا بشأن السلامة البحرية والأمن البحري.

٣- اعتماد مذكرة تفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ولجنة خليج غينيا، بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في غرب ووسط إفريقيا.

٤- اتخاذ قرار إنشاء مركز تنسيق إقليمي في الكاميرون، ليتولى مسؤولية تنسيق وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بالسلامة البحرية والأمن البحري.

بالنسبة للقوى الدولية؛ فهي معنية بمكافحة القرصنة في منطقة خليج غينيا - نظراً لأهميتها الاقتصادية- كما سبقت الإشارة - ويتراوح دورها بين الدعم المالي لدول المنطقة، والدعم اللوجيستي، وأيضاً بالتدريب من خلال المناورات المشتركة التي تجريها مع جيوش دول غرب إفريقيا، حتى القيام بدوريات.

فقد ساعدت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وألمانيا على تعزيز الأمن البحري الإقليمي في منطقتَي الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، في إطار مبادرات مثل محطة الشراكة الإفريقية التابعة للولايات المتحدة، والعملية التي نفذتها إسبانيا في إطار الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وصندوق التضامن لتوفير التمويل للمجالات ذات الأولوية، والذي يضم في عضويته فرنسا وبنين وتوغو وغانا[2].

وسبق أن قدمت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م ما يناهز ٣٥ مليون دولار من المساعدات للدول الإقليمية، بغية بناء قدرات أمنية وبحرية، بما في ذلك أجهزة رادار ساحلية ومعدات وقوارب والتدريب المرتبط بذلك[3]. كما أجرت الولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال مناورات مشتركة في المنطقة، فيما يقدّم الاتحاد الأوروبي دعماً مادياً لدول خليج غينيا منذ عام ٢٠١٣م، وذلك بهدف تأمين الممرات البحرية هناك.

بدورها؛ تقدّم القوات البحرية الصينية تدريبات عسكرية ودعماً لوجستياً لكلّ من نيجيريا والكاميرون.

أما تركيا، فتقدم الدعم لمناورات أطلقتها قيادة القوات الأمريكية في إفريقيا عام ٢٠١٧م، وشاركت فيها بلدان غرب إفريقيا. وقبل ذلك، في عام ٢٠١٤م، أجرت مجموعة المهام البحرية التركية «بربروس» زيارة إلى كلّ من السنغال وغامبيا ونيجيريا وتوغو والكاميرون والغابون، فيما قدّمت مساعدات إنسانية وتدريبات أمنية في كلٍّ من غامبيا ونيجيريا[4].

من جانبها أجرت السفن البحرية الفرنسية خلال زيارتها للمنطقة أنشطة تعليمية وتدريبية، وفي أكتوبر ٢٠١١م افتتحت سلطات غينيا الاستوائية في «باتا» مدرسة بحرية إقليمية جديدة بدعم فرنسي.

(١) القرار ١٣ (٢٠١٣)، مجلس الأمن، ٢٠١٣/٠٨/١٤.

(٢) توطيد السلام في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص٠٦.

(٣) المرجع نفسه، ص١٠.

(٤) غوكهان قاواق وآدم أبو باشال، مرجع سابق.

وتقف فرنسا وراء العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي في خليج غينيا، فقد نظمت حلقة دراسية إقليمية في كوتونو خلال نوفمبر ٢٠١١م، لتقييم احتياجات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (إيكاس). وتم تنفيذ توصياتها عن طريق برنامج قدره ١,٦ مليون دولار لإصلاح قطاع الأمن البحري في توغو وبنين وغانا[١]. وفي نوفمبر ٢٠١٨م نظمت البحرية الفرنسية مناورات «أغرانك أفريك ميمو ١٨» البحرية، بمشاركة تشكيلات عسكرية من خمس عشرة دولة إفريقية[٢].

وتحت مظلة الأمم المتحدة؛ كان هناك اهتمام بمسألة القرصنة في خليج غينيا، التي خصص لها مجلس الأمن بعض الجلسات، بحثت فيها آليات مواجهتها، ففي ٣١ أكتوبر ٢٠١١م عقد مجلس الأمن جلسة تطرقت للقرصنة في خليج غينيا، حث خلالها دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ولجنة غينيا على وضع استراتيجية شاملة، **وذلك من خلال عدة سبل، منها**[٣]:

- سنّ قوانين وأنظمة وطنية تجرّم أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، إن كانت غير موجودة.
- وضع إطار إقليمي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، يشمل آليات لتبادل المعلومات وتنسيق العمليات في المنطقة.
- وضع قوانين وأنظمة وطنية وتعزيزها، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة بسلامة الملاحة وأمنها، وفقاً للقانون الدولي.
- تنظيم دوريات بحرية ثنائية أو إقليمية بما يتفق وأحكام القانون الدولي ذات الصلة.
- تزويد السفن بتقنيات وتدابير التجنب والتهرب والدفاع للعمل بها في حالة التعرض لتهديد بالاعتداء أو لاعتداء عند الإبحار في المياه الواقعة في خليج غينيا.

وفي الإطار نفسه؛ أوفد الأمين العام للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠١١م بعثة للمنطقة أجرت تحقيقاً حول القضية، سلمت نسخة منه لمجلس الأمن في فبراير ٢٠١٢م، وبعد سنة ونصف أطلقت الأمم المتحدة مبادرة إقليمية في قمة ياوندي يونيو ٢٠١٣م، جمعت بلدان الخليج، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (إيكاس) ، ولجنة خليج غينيا GGC التي خرجت بالقرارات المشار إليها أعلاه[٤].

المحور الخامس: تحديات مواجهة القرصنة في خليج غينيا:

أخفقت جلّ الجهود- على الرغم من تنوعها- في وضع حدٍّ لمشكلة القرصنة في غرب إفريقيا، وباعتبار الظاهرة عابرةً للحدود، والكثير منها يقع في المناطق الحدودية؛ فإنّ تحديات احتوائها تكمن في تلك الصعوبات التي تميز المعضلات الأمنية في المناطق الحدودية بشكلٍ عام، كالأوضاع السيئة لسكانها، وتهميشهم وإقصائهم، خاصةً في حالة التمايز الإثني عن السلطة المركزية، وامتدادهم إلى الجانب الآخر من الحدود، والفساد، وضعف السلطة المركزية في تلك المناطق، وتباين الأولويات

(١) توطيد السلام في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص١٣.

(٢) عبد الله مولود، مرجع سابق.

(٣) القرار ٢٠١٨ (٢٠١١)، مجلس الأمن، ٢٠١١/١٠/٣١.

(٤) Thierry Vircoulon and Violette Tournier, Gulf of Guinea: A Regional Solution to Piracy?, https:// :,2014/09/International Crisis Group, 04 www.crisisgroup.org/africa/west-africa/gulf-guinea-regional-solution-piracy

السياسية والأمنية بين الدول، وتنافسها، إضافةً إلى أدوار القوى الخارجية[١].

وبإسقاط هذه التحديات على موضوع الدراسة؛ يمكن رصد أهم تحديات مجابهة القرصنة في خليج غينيا فيما يأتي:

١- **ضعف التنسيق الإقليمي:** تركز الدول على محاربة القرصنة داخل حدودها فقط، ولا تولي أولوية كبيرة للجهود الثنائية والإقليمية، وعليه فإنّ المبادرات الوطنية المعزولة لن تؤدي إلا إلى دفع القراصنة لنقل عملياتهم الإجرامية من بلدٍ إلى آخر مؤقتاً[٢]، وهذا ما حصل نتيجةً للعمليات التي بادرت نيجيريا إلى تنفيذها في إطار مكافحتها للقرصنة، فانتقلت المشكلة إلى بلدان أكثر هشاشة مثل بنين المجاورة[٣].

٢- **ضعف المنظومة القانونية:** أشارت بعثة الأمم المتحدة في تقريرها سنة ٢٠١٢م إلى ندرة الأطر القانونية الملزمة لفرض الامتثال لقانون البحار ومحاكمة الجناة، وتعدد وازدواجية الجهود نظراً لعدم وجود آلية للتنسيق[٤]. ولا يزال الوضع على ما هو عليه، فبحسب تقرير للإنتربول، صدر في ٢٠١٨م، تفتقر العديد من بلدان وسط إفريقيا المتاخمة لخليج غينيا إلى الأحكام القانونية والقدرات والتشريعات اللازمة لملاحقة مرتكبي الأعمال الإجرامية قضائياً[٥]، ووفقاً للتقييمات القانونية التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالجريمة والمخدرات في ١٢ دولة في وسط وغرب إفريقيا بين عامَي ٢٠١٤ و٢٠١٩م، لم يُلبِّ سوى عددٍ قليلٍ من الدول متطلبات الاتفاقية؛ من حيث تجريم القرصنة، وإقامة ولاية قضائية عالمية[٦].

٣- **الفساد:** ويتمثل في تورط بعض المسؤولين في قضايا فساد ذات الصلة بالقرصنة، إذ تورط بعض المسؤولين بالأجهزة الحكومية وعناصر الأجهزة الأمنية الفاسدة في عملية تهريب النفط، ولذلك فإنه في الغالب الأعم من الحالات يختفي الخط الفاصل بين الأطراف المتورطة من العناصر الحكومية والجماعات الإجرامية[٧]، فمن غير المرجح أنّ الوقود المسروق الذي يظهر من جديد لاحقاً في السوق السوداء في الموانئ الرئيسية الواقعة على طول خليج غينيا يُسرق ويوزع دون تواطؤ من المسؤولين في الموانئ! وقد اعترف مسؤولون من بنين بأنّ الفساد في ميناء كوتونو أمر محرج، وبأنّ الهجمات لا يمكن أن تقع دون تواطؤ رعايا من بنين يعملون على اليابسة[٨]. ويؤكد البعض أنّ لقراصنة البحر النيجيريين علاقات وروابط منفعية مع بعض المسؤولين العسكريين في نيجيريا، حيث ينفذ القراصنة عملياتهم ودورات هروبهم، تحت حراسة قطاعات من البحرية النيجيرية، كما أنهم يهاجمون السفن المارة بعد الحصول على معلومات مدققة عن طاقمها لدى البحرية التابعة للقوات البحرية النيجيرية[٩].

٤- **تضارب المصالح بين دول غرب إفريقيا:** أهم معضلة هي حين تخدم القرصنة المصلحة الاقتصادية لإحدى الدول على حساب دولة أخرى، ومن ثَم بدلاً من محاربة القرصنة فإنها تدعمها

(١) يحيى بوزيدي، التعاون الإقليمي ومواجهة المشكلات الأمنية في المناطق الحدودية الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، العدد٤٥، ص٢٠.

(٢) توطيد السلام في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص٠٣.

(٣) تقييم بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا، مرجع سابق، ص٠٤.

(٤) توطيد السلام في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص٠٧.

(٥) تقييم استراتيجي لمشروع ENACT، مرجع سابق، ص٤٥.

(٦) نسرين الصباحي، مرجع سابق.

(٧) سبستيان جاتيمو، مرجع سابق، ص٨٢.

(٨) تقييم بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا، مرجع سابق، ص٠٥.

(٩) عبد الله مولود، مرجع سابق.

بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، حيث تُتهم غانا بالتورط في تهريب النفط من نيجيريا؛ فهو يهرب إلى مدينة سالتبوند الغانية، ويحصل هناك القراصنة على شهادة تفيد بأنه غاني المنشأ، ويتمّ خلطه بالنفط الغاني وتصديره للخارج، خاصةً لدول الجوار (توجو وساحل العاج وبوركينافاسو)[١]. ومبدئياً فإنّ وجود سوق سوداء مزدهرة للنفط يغذي عمليات القرصنة، وبدون هذا السوق الجاهز لن تكون هناك فائدة تُذكر من مهاجمة هذه السفن[٢].

٥- التنافس بين الدول الإفريقية: تتخوف الدول الإفريقية من أن تتحول الأطر الإقليمية للتعاون في مواجهة القرصنة إلى أدوات توظفها بعض الدول للهيمنة الإقليمية، لذلك تتحفظ كثيراً من هذا الجانب، هذا التنافس يعيق ظهور نظام للأمن الجماعي؛ وتحديداً انعدام الثقة العام تجاه الهيمنة الإقليمية لنيجيريا، خاصة في ظل وجود بعض النزاعات الحدودية (غانا/ساحل العاج، أنغولا/ جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجابون/ غينيا الاستوائية)، علاوةً على ذلك، يختلف مستوى قلق الدولة بما يتناسب مع وتيرة الهجمات داخل أو بالقرب من مياهها الإقليمية ومصالحها الاقتصادية البحرية[٣].

٦- أزمة الثقة: يحتاج تفعيل التنسيق الأمني في مواجهة القرصنة إلى ثقة الحكومات والأجهزة الأمنية بعضها في البعض الآخر، لتبادل المعلومات التي تسهل مواجهة القرصنة، وهذا ما تفتقده دول المنطقة، وكَشف المعلومات ونقلها يكون نتيجة تواطؤ الحكومات نفسها، كقرار سياسي أو بسبب الفساد في الأوساط الأمنية والبيروقراطية، فانعدام الثقة بأمن المعلومات المشتركة والمخاوف من تسريبها إلى القراصنة يزيد من الشك في نجاح التدابير الإقليمية[٤].

٧- ضعف القدرات الأمنية: نظراً للمشكلات الاقتصادية المركبة التي تعاني منها الكثير من دول المنطقة، فإنّ مواردها المالية تبقى في المحصلة الأخيرة غير قادرة على تغطية حاجيات القوى الأمنية، سواء المادية أو البشرية لأداء مهامها بالكفاءة المطلوبة، فمن التحديات كذلك نقص القدرة المالية والتقنية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، على الرصد الفعال والدفع بقوات لحماية مياهها[٥]. وقد نبهت بعض الدراسات إلى أن تهريب النفط عبر الدول المجاورة، يتمّ نظراً لصعوبة ضبط الحدود المشتركة مع تلك الدول، خاصةً بنين وتشاد والكاميرون والنيجر[٦].

٨- أوضاع سكان المناطق الساحلية: الظروف المزرية لمجتمعات السواحل تحفز على امتهان القرصنة، فقد انضم العديد من الشباب العاطلين عن العمل لهذه الشبكات والميليشيات العرقية، مما جعل قتالهم أكثر صعوبة، خاصةً مع نجاحهم في إنشاء ما يشبه الحاضنة الاجتماعية في المناطق التي ينشطون فيها[٧].

٩- التجارة غير الشرعية: لا تقتصر الممارسات الخارجة عن القانون على سكان منطقة غرب إفريقيا فقط، فحتى السفن التي تمارس أنشطتها في هذه المنطقة لا تحترم الأطر القانونية في أعمالها التجارية، وحين تمارس السفن التجارة أو النقل بطرق غير مشروعة وتتعرض لعمليات

(١) سبستيان جاتيمو، مرجع سابق، ص٨٢.

(٢) James Bevan, Op .cit, p.45.

(٣) Thierry Vircoulon and Violette Tournier, , Op. .Cit

(٤) لتفاصيل أكثر ينظر: مارتن ميرفي، مرجع سابق، ص٢٩.

(٥) توطيد السلام في غرب إفريقيا، مرجع سابق، ص٠٧.

(٦) سبستيان جاتيمو، مرجع سابق، ص٨١.

(٧) سبستيان جاتيمو، مرجع سابق، ص٨٢.

قرصنة فهي تتحاشى الإبلاغ عنها[1]. وهذا ما يغذي أعمال القرصنة ويحثها على الاستمرارية، كما أنّ تلك السفن تلجأ لرشوة الأجهزة الأمنية والبيروقراطية، وتساهم في استشراء الفساد في الأوساط الرسمية، والذي له صلة بالقرصنة لتكتمل بذلك حلقات الجريمة.

١٠- **أدوار القوى الخارجية:** تبذل القوى الدولية التي لها مصالح في المنطقة بعض الجهود للحدّ من ظاهرة القرصنة - كما سبق تفصيله - لكن تلك القوى تقوم في الوقت نفسه بممارسات تتعارض مع الحلول الجوهرية لمعضلة القرصنة، والكامنة في بنية الأنظمة الإفريقية نفسها، وعلاقتها بالقوى الكبرى، والمساومات التي تكون نتيجتها أن تمنح النخب الحاكمة مشاريع وتبرم صفقات مع الشركات الكبرى؛ تتعارض بنودها مع مصالح الشعوب، والتي يترتب عليها مشكلات متعددة، منها القرصنة البحرية.

الخاتمة:

بعد رصد أهم المحطات التي مرّت بها ظاهرة القرصنة البحرية في خليج غينيا، وواقعها في العقد الأخير، وانعكاساتها على منطقة غرب إفريقيا، وكذا الجهود التي بذلتها دول المنطقة لمحاربتها، والتحديات التي حالت دون القضاء عليها، **خلصت الدراسة إلى جملة النتائج الآتية:**

١- نظراً للتعقيدات المحيطة بعمليات القرصنة، وما تتطلبه من قدرات لوجستية وتنسيق، سواء في عرض البحر أو على اليابسة، فإنّ هذا يظهر أنها تحتاج لمجموعات كبيرة نسبياً ومنظمة، ما يؤكد أنّ الظاهرة تنحو نحو الاستمرارية والتصاعد أكثر؛ إذا ما استمرت استراتيجية مواجهتها على النمط الحالي.

٢- ترى الحركات السياسية الممثلة للأقليات أنّ الحكومات تقوم بتهميشها انطلاقاً من خلفيات إثنية، وتمارس القرصنة لاسترداد حقوقها. في المقابل؛ تحاجج الحكومات بأنّ أعمال هذه الحركات السياسية، التي تزعزع الأمن والاستقرار وتعيق الحركة الاقتصادية، تَحُول دون تنفيذ البرامج التنموية الوطنية. هذه الحلقة المفرغة من التهم والتهم المضادة تصبّ في صالح القراصنة.

٣- الأسباب الحقيقية لاستفحال القرصنة، وانتقالها من المستوى الإجرامي العادي الموجود في كل المجتمعات إلى الظاهرة، مرده إلى مشكلات أعمق، تتصل ببنية الأنظمة السياسية الإفريقية وإخفاقاتها في عملية بناء الدولة، وهو ما يتوجب أخذه بعين الاعتبار في محاربة القرصنة وغيرها من المشكلات الأمنية.

٤- حالة الفوضى وعدم الاستقرار تخدم النخب الفاسدة في السلطة والمعارضة على حدٍّ سواء، فكلاهما يجد في ذلك بيئة مناسبة لنهب الأموال، والانخراط في الجريمة المنظمة، ومنها القرصنة البحرية. لذلك يتوجب تشديد العقوبات الدولية على الساسة المتورطين في هذه القضايا، سواء من النخب الحاكمة أو خارجها.

٥- قصور المنظومة القانونية لا ينحصر في الدول الإفريقية فقط، بل يشمل كذلك الدول التي يأخذ القراصنة مواطنيها رهائن، وتُسلّم للقراصنة فديات من أجل إطلاق سراحهم، من هنا لابدّ من وضع قوانين دولية تجرّم دفع الفدية للقراصنة، مثلما يحدث مع التنظيمات الإرهابية في الساحل وغيرها، ولكن القوى الكبرى هي التي تكسر هذه القواعد غالباً، ومن ثَم تساهم في تغذية الجريمة ■

(١) James Bevan, Op. cit, p.51.